حوارٌ مع أمّ قلقة

بسمة النسور

أعربت الأم المكترثة عن قلقها الكبيرعلى مستقبل ابنتها الثلاثينية الجميلة المهذبة. قالت بحزن: أخشى أن يفوتها قطار الزواج، بسبب بلاء كورونا الذي أوقف مسار الحياة، وحدّ من المناسبات الاجتماعية. لم تعد تخرج إلاّ في حدود العائلة الضيقة وفي حالات الضرورة. اختفت الدعوات إلى حفلات زفاف، تبدّل الصبايا فيها جهوداً استثنائية للاعتناء بمظاهرهن. لم تعد هناك أعياد ميلاد، أو حفلات تخرّج تضمّ في العادة أمهات يبحثن لأولادهن عن عرائس مناسبات. تخرّجت ابنتي بتفوّق من أفضل الجامعات مهندسة مدنية. وبسبب ظروف البلد الاقتصادية الصعبة، وتفشّي البطالة واستحالة التعيين في مؤسسات الحكومة التي تعاني من بطالةٍ مقنّعة لم يحالفها الحظ بالحصول على وظيفة، وبدأت تدريباً في شركةٍ هندسيةٍ كبرى في القطاع الخاص، تستغل حاجةَ الشبان والشابات إلى العمل واكتساب الخبرة، فتعرض عليهم فرصة التدريب بمكافأةٍ متواضعةٍ لا تغطي كلفة مواصلاتهم. وتستنزف طاقاتهم في ساعات عمل طويلة من دون مقابل. بالنتيجة قدّمت استقالتها، ووجدت أن المكوث في البيت أكثر جدوى وأقل إحباطا. حاولت إقناعنا بالموافقة على سفرها للعمل في الخارج، ما كان مرفوضاً بالطبع من العائلة.

وجاءت مصيبة كورونا لتُجهز على فرص التقائها بأحد. كنت، في السابق، أتواجد النساء في صبيحات ممتعة، وتستعرض الأمهات جمال بناتهن وحسن تربيتهن ومهاراتهن في التدبير المنزلي، ما يشجّع المهتمات من أمهات الشبان على حثّ أبنائهن للانخراط في مشروع زواجٍ مضمون النتائج! وعلى الرغم من الاختلاف الجذري مع هذا المنطق، لا أحد يمكنُ أن يلوم تلك الأم التقليدية القلقة. وهي التي ما زالت تؤمن بنجاح زواج الصالونات بتدخل وتدبير من أولياء الأمور، وهم الأدرى بمصلحة أولادهم كما ترى، وهي تطمح إلى مستقبل مستقر آمن لابنتها مع شابٍّ ناجح من عائلة محترمة، يضمن لها حياة كريمة، لأنّ تلك سنّة الحياة، ولن يرتاح بالها قبل حدوث ذلك.

أسرّت لي أنّها، وبسبب من يأسها، قرّرت الاستعانة بخاطبة محترفة، رَوّدتها بصور البنت مع سيرتها الذاتية، تحفيزاً للعرسان الطامحين بزوجةٍ عاملةٍ تشاركهم أعباء الحياة. أنهت كلامها بأنّ كلّ شيء، قسمة ونصيب، لكن، علينا أن نبذل جهداً حقيقياً للعثور على عريس مناسب. وكما يقول المثل «اخطب لبنتك قبل أن تخطب لابنك»، ذلك أنّ الزوجة هي المتضرّرة الأكبر في حال فشل الزواج، لا قدّر الله. يستطيع الرجل مواصلة حياته والزواج من جديد من دون أن يعيبه أنّه مطلّق، على العكس من المطلّقة التي ينظر لها المجتمع بريبة وحذر، كما لو كانت مرضاً مُعدياً. قلت لها إنّه ما دام كلّ شيء، قسمة ونصيب فمن الممكن جداً ألاّ تعثر ابنتك على ضالتها، بل ربما كان مقدّراً لها أن تقضي حياتها من دون زواج. أين المشكلة؟!

قالت بانفعال: أعودُ بالله منك ماذا ينقصها كي تتزوّج وتفرح وتصبح أماً؟ وحين أبديت تحفظي على عرض الفتيات بهذا الأسلوب المهين، وقلت لها إنّ الطريقة الأمثل للزواج أن تختار البنت شريك حياتها من دون ضغط أو تأثير أو تدخل وسطاء، أسمعتني محاضرةً طويلةً عن شبان هذا الجيل الفاشل العابث المستهتر غير المسؤول، المتسكّع في المقاهي سعياً إلى الاحتيال على الفتيات، وتوريطهن في علاقاتٍ غير محترمة، وهو ما لا يفضي إلى زواج. ثم قالت بلهجةٍ لم تخلُ من رجاء: «ليديك معارف كثيرون، يا عزيزتي... يا ريت تدلّيهم على بنتي»... ولأنّي أخذتُ قراراً بعدم مناقشة أيّ كان في قناعاته، مهما بدت مستهجنة، وعدتُها أن أفعل. وأخذت أقلّب في ذهني أسماء العرسان المحتملين من أبناء الأصدقاء، والله من وراء القصد.

هل جاء الوقت لتتحول «فتح» حزباً؟

داود كتّاب

رفض الرئيس الفلسطيني الراحل، ياسر عرفات، قبيل عودته إلى الوطن عام 1993 فكرة تحويل حركة التحرير الوطني (فتح) حزبا، مؤكدا أنها حركة جماهيرية واسعة، تضم الشيوعي والإخونجي. كان ذلك في تونس، عندما حاولت أن أجري مقابلة معه، وكان في الحضور ثلاثة من قادة الانتفاضة المبعدين، جبريل الرجوب ومروان البرغوثي وسمير صبيحات. والآن يجد اثنان منهم نفسيهما في تنافس بينهما على أصوات الجمهور، وتتعامل الحركة مع من شكّل قائمة انتخابية للمجلس التشريعي خارج «فتح» المركزية بمطالبة الجميع بالطاعة الحزبية لحركةٍ لا تزال غير قادرة على تحديد ما إذا كانت حركة تحرر أم حزبا (وهنا جوهر حاكم). الوضع الفلسطيني خليط غير واضح، فلسطين دولة ولكنها تحت الاحتلال، والانتخابات قد تجرى بحرية مجزّأة، لأن المحتل يسيطر على حركة الناس، وله القدرة على تفجير الانتخابات في أكثر من مدخل، ومنها بالطبع مدخل منع المقدسيين المشاركة ترشحا وتصويتا، ولو عن بعد في صناديق البريد كما حدث مرات منذ التوقيع على اتفاقيات أوسلو، والمعروف أنه تجاوز 85 عاما. ومن الطبيعي أن يكون الوقت مناسبا لكي يتقلّ المسؤولية إلى الجيل الجديد، مع أن القادة في هذا الجيل، ومنهم الرجوب والبرغوثي، في ستينيات أعمارهم. وقد يكون عباس، ومعه اللجنة المركزية لحركة فتح، ينتظر نتائج الانتخابات التشريعية، قبل تحديد المرشح الأفضل للرئاسة. وقد يكون مناسبا دولة تحت الاحتلال أن يكون رئيسها المنتخب خلف القضبان، وفي هذه الحالة سيكون من الضروري إيجاد حلول أخرى إلى حين قدرة الرئيس المنتخب استلام منصبه، ما يعني ضرورة وجود موقع نائب الرئيس. هل يمكن أن يتم انتخاب مروان البرغوثي، المعتقل لدى الاحتلال منذ عشرين عاما، ويكون نائبة محمود العالول، في حين يكون جبريل الرجوب رئيس المجلس التشريعي في حال فازت قائمته بأعلى الأصوات؟ وهل يوافق الرئيس، وخصوصا من هو حوله على قبول إرادة الشعب؟ أسئلة كثيرة بحاجة الى إجابة، والمطلوب الاستماع الدقيق لرغبة الشعب الفلسطيني، من دون التدخل وفرض إرادة.

(كاتب فلسطيني)

ليس بوتين وحده القاتل

عمار ديوب

الرئيس الروسيّ «قاتل». هكذا وصفه الرئيس الأميركي، جو بايدن، الصفة أطلقت لأسباب تتعلق بالقتل الفاشي والمُشين بالسمّ للمعارضين الروس الهاربين من بوتين أو داخل روسيا، وبدرجة أقل لتدخله في الانتخابات الأميركية السابقة ولصالح دونالد ترامب. عكسَ ذلك، لم يتقدم بايدن بأيّة مواقف ضد الوجود الروسي في سورية، وهي قضيتنا المركزيّة، حيثُ لم يتغيّر موقفه عن زميليه السابقين، أوباما وترامب، أي الاعتراف بالاحتلال الروسي لسورية، والاكتفاء بدعم «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد)، وقانون قيصر، والتضييق على النظام السوري. إذاً لم يزِ بايدن في كلّ ما فعله القيصر في سورية من دمار وقتل وتهجير واستيلاء على الاقتصاد السوري عبر اتفاقيات مع النظام ما يعكر مزاجه، أو يدفعه إلى موقف أميركيّ جديد، ينصف فيه الشعب السوري. قانون قيصر، والقرارات الدولية المُنصفة، ومعلومات كثيرة، تدفع بايدن إلى موقفٍ متشدّد ضد روسيا أو رغب فعلاً بتحقيق السلام وتحسين الديمقراطية ورعاية حقوق الإنسان في العالم، ولكن هيهات! هذا وهمٌ كبير، ما زال يداعب بعض المعارضة السورية المكرّسة. لا. يا سادة، لا جديد في أن يكون بوتين قاتلاً. وماذا نقول عن أوباما وترامب وبايدن، وهم يرون المأساة السورية، ويثرثرون عن التغيير عبر الشرعية الدولية، والقرارات الدولية، ثم ومن سيُنفّذ الأخيرة. لن نضرب أمثلة بالجملة، عن خذلان الدول العظمى للشعوب المستضعفة، وفي مقدمتها الشعبان الفلسطيني أو العراقي، وبخصوص سورية، جنيف 2 و3 وسوتشي وأستانة 16 واللجنة الدستورية 5.

ينتظر العرب ما ستنتهي إليه السياسة الأميركية الجديدة، وكأنّ الولايات المتحدة يمكن أن تغيّر السياسات القديمة جذرياً. صحيح أن ترامب راح إلى الأقصى في دعم التسلطيّات، كالسيسي ورئيس كوريا الشمالية بوتين وسواهم، ولكن بايدن لن يعمل على تغيير قادة هذه البلاد. وضمناً، لن تتغير العلاقات بين أميركا وروسيا، أو تتدهور أكثر مما هي الآن كما يتوقع محللون. تعيد أميركا الحالية تعزيز تحالفها مع أوروبا، وتحاول، بالدبلوماسية، جلب إيران إلى طاولة التفاوض من جديد، ومحاولة تخفيف العداء بين العرب وإيران، وكذلك إبعاد الصين عن منطقتنا، وتعلن أن الصين هي عدوّتها الرئيسة في العالم. ربما توضّح هذه النقطة أنها لا قيمة حقيقية لجملة بايدن، وأنها للاستهلاك المحلي، ولن نرى في المستقبل شبئاً ضد روسيا. إذا ليس هناك جديدٌ يُغيّر مما جرت عليه السياسة الأميركية في منطقتنا بعد احتلال العراق.

كيف يحصل التغيير في سياسة الدول العظمى؟ هذا ما يجب التركيز عليه. يحدث ذلك إن حدث تغييرٌ كبيرٌ في السياسات الاقتصادية بالتحديد، أو في حال هدّدت إحدى الدول العظمى مصالح دولةٍ أخرى، لنلاحظ كيف أن أميركا تكرّر أن لا مصالح كبرى لها في سورية. وبالتالي، لن تكون سورية سبباً إضافياً للصراع بين الدولتين، وهناك تنسيقٌ عالٍ بين الدولتين، بخصوص الترسانة العسكرية والملاحة الجوية، وبخصوص الوجود العسكري في شرق سورية. ونضيف أن تقارير تقول إن التنسيق يشمل كل الوضع السوري. أردت القول إن لا تغيير كبيراً في السياسة الأميركية إزاء روسيا، والعكس صحيح، ما دامت السياسات الاقتصادية للدولتين ذاتها، وما دام ليس هناك من تهديدٍ للمصالح العالمية لكلا الدولتين. والقضية هنا لا تكمن في الترسانة النووية المانعة للحروب بين من يمتلكها. الفكرة الأخيرة لا تلغي التطور النوعي في الوضع الاقتصادي بين كل من روسيا وأميركا ولصالح الأخيرة.

استطاع أهل الحقوق، مع بعض التعميم، أن يضمنوا مكانة مرموقة، مستندين على أصلا، ولا كل هذه الترسانة القانونية. كلما مرّت البلاد بأزمة، سارع أهل القانون في تونس إلى طلب تنقيح ما تقادم من قوانين أو ابتكار الجديد منها، وتصيد بعض منهم حالات «الفراغ القانوني» للمناداة بمزيد من القوانين، كما أشير أعلاه. أزمات تونس، وما أكثرها، ليست ناجمة عن نقص في القوانين، بل في روح القوانين التي تنبض بثقافة الشعب وقيمه وبناه الرمزية. ثمّة فائض وتوزّم قانوني أصاب القانون ذاته في الصميم. هناك ما يشبه الكفر بالقانون حيثما نرى الفساد يستشري، فيما تذعي ترسانة من القوانين والهيئات مكافحته. كما هناك قوانين رائدة في مقاومة العنف المسلط على النساء، غير أن تونس في مرتبة متقدمة في هذه الظاهرة. وقس على ذلك عشرات القوانين الرائدة، ولكن الممارسات والبنى الذهنية ظلت متخلفة عن تلك القوانين، بل مناهضة لها.

لقد تحوّل القانونيون إلى عبء على الانتقال الديمقراطي، حينما حاصروه بالقوانين فحسب.

(كاتب ووزير تونسي سابق)

> أزمات تونس، وما أكثرها، ليست ناجمة عن نقص في القوانين

كاريكاتير عماد حجاج

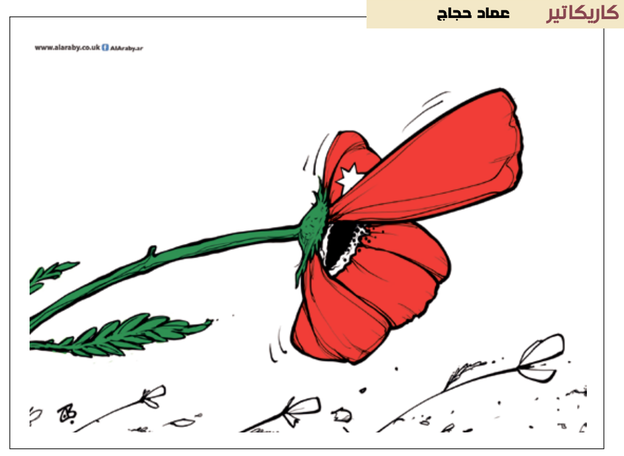

النخب القانونية تخنق الانتقال الديمقراطي

المهدي مبروك

داخل النخب التونسية معركة تتأجّج حينا، وتخبو حينا آخر، تجري بين القانونيين وغيرهم من مختصي العلوم الإنسانية والاجتماعية، ولكنها ظلت تطفو على السطح، كلما تعلق الأمر بأزمات تتداعى إليها النخب من أجل أن تقترح لها حلولا. لا يتعلق الأمر بتونس فحسب، بل بمجتمعات عديدة تتيح لنخبها هذه أن تعرض وجهات نظرها في فضاء عمومي، حتى يتمكّن الرأي العام من فرز (وتمييز) بعضها عن بعض. تضم فئة القانونيين كل من كان تعليمه الجامعي في اختصاص القانون، أو شغل وظائف ومهنا قانونية، على غرار المحاماة والقضاء وتدريس القانون بكل اختصاصاته، أضف إلى ذلك المهن المساعدة للقضاء، على غرار عدول الإشهاد والتنفيذ ومختلف الهيئات الوطنية الموكول إليها شرح القانون وإنفاذه. جيش عرمرم ممن لا ينطقون عن الهوى بل «بالحق ينطقون»، وفي اللغة العربية التباس بين القانون والحق، إذا ما أردنا ترجمة ذلك إلى مفردات أجنبية. يقول عالم الاجتماع الفرنسي، ميشال كروزيي، الذي تخاصم كثيرا مع القانونيين: «لا تستطيع الأوامر القانونية أن تغير المجتمع». ويرد عليه خصومه من أهل القانون ورجالاته بأن ما من مجتمع تغير إلا تحت ضغط القانون.

استطاعت نخبة الحقوق/القانون تلك، وفي سياقات مخصوصة، أن تستوعب معها قيادات قادمة من آفاق معرفية أخرى، على غرار الأدب والحكاية. وقد بيّن منير الشرفي، في كتابه «وزراء بورقيبة»، هذه النواة الصلبة من أهل الحقوق، ثم ما فتئت الجامعة التونسية أن غذّت هذه النخب وتكفلت باستمراريتها. وظلت هذه النخب حاضرةً في المشهد السياسي مع بن علي، إذ تولى عشرات من خرّيجي الحقوق ومدرّسيها وممتهنيها حقائب وزارية، علاوة على المستشارين الذين شكلوا بيت خبرة على ذمة النظام. تبوأت هذه النخب، منذ الثورة في العام 2011، مكانة حاسمة، وتصدّرت المشهد الإعلامي والسياسي مجدّدا، واستطاعت، نظرا للتجربة والخبرة التي راكمتها، أن تتبوأ مكانة مهمة في المشهد السياسي، فباستثناء المنصف المرزوقي، قدّم القانونيون رجلين منهم لرئاسة البلاد، الباجي قائد السبسي وقيس سعيد، فالأول محام والثاني جامعي يدرس القانون الدستوري.

إلى هذه العوامل على أهميتها، فهناك ديمقراطيات عريقة لا توجد فيها دساتير دائماً، بل تعمل بالترسانة القانونية. كلما

> ازمات تونس، وما اكثرها، ليست ناجمة عن نقص في القوانين

المعارضة السورية والفرصة الأخيرة

حسام الحميد

أتمّت الثورة السورية العظيمة قبل أيام عامها العاشر، ولا تزال شعلة الحرية متّقدة في نفوس الآلاف من أبنائها المخلصين، تستمد قوتها من أحلام الشهداء وصرخات الثكالى من بين أنقاض البيوت المهدمة على ساكنيها، وتتقد أكثر بطموحات أطفال ترعرعوا في خيام النزوح وأرصفة المنافي في بلاد الشتات، يحلمون بالعودة إلى وطن لم تعد تعرف ملامحه بعد عشر سنوات عانى فيها من كل أشكال القتل والتدمير من نظام مجرم تفنن بكل أساليب الاعتقال والتعذيب والاغتصاب والتهجير الجماعي الممنهج، وذلك كله بوجود الاحتلال الإيراني لسورية، بمشاركة حزب الله وميليشيات طائفية، والاحتلال الروسي الذي جرّب كل أنواع الأسلحة الفتاكة على الشعب السوري.

مضت عشر سنوات، والمعارضة السورية على الرغم من فرص كثيرة أتيحت لهذه المعارضة لإثبات ذاتها وقدرتها على تشكيل وعي شعبي، يساهم في استعادة القرار الوطني السوري، إلا أنه، وبنظرة بسيطة إلى واقع حالها السياسي اليوم، نجد أنفسنا أمام ركام هائل من التناقضات في المواقف، وحالة من التشظي والتفكك لا تشبه أي واقع سياسي في أيّ من ثورات الربيع العربي، أو ثورات العالم أجمع، وما نراه اليوم من منصّات هامشية، تمثلها شخصياتٌ أكثر هامشية لتلعب أدواراً أقل ما يمكن القول عنها إنها هامشية، وكان حالهم يتمثل قول الشاعر: عَلَى فَرْشِ الْبُغَاثِ تُجَرْدُوا مِنْ سُتْرَةٍ كَانَتْ لهم وَثِيَابِ/ خَسِيْسُوا الثَّمْرِ لِلْعَصَاةِ تَقْدَمًا وَتَحْضُرًا فِي هَيْئَةٍ وَلَبَاب...

ولكنها (هذه المنصّات) لعبت دوراً كبيراً في حالة التشظي تلك، حتى أصبح حال المعارضة السياسية عموماً اليوم كما تمثيله أصلاً، وفقدت كل رصيدها في الشارع المعارض، نتيجة أسباب ذاتيةٍ ليس إلّا، محمولة على طموحاتٍ شخصية نرجسية لأشخاص أسند لهم دور قيادي في مرحلة من المراحل، نتيجة تدخل دول عديدة لتغيير بنية المعارضة وهندستها، كيف ما أرادوا، لتتماشى مع المسارات السياسية المطروحة في ذلك الوقت. ولكن هؤلاء اليوم، والذين يسمون أنفسهم قيادة المعارضة السياسية، لا يزالون يتوهمون بأنفسهم، وقد استمرأوا حال الفراغ الذي ملأوها، ولم يعودوا يتصوّرون أنفسهم في مناصب أخرى، أو يلعبون أدواراً أخرى غير التي هم فيها، أو يعودون إلى عيش الحياة الطبيعية، كما كانوا مثل باقي السوريين. هم يرفضون اليوم التخلي عن هذا الدور، والإصرار على إكمال المسيرة، وتبادل الأدوار فيما بينهم، وكأننا في مشهد للعبة الكراسي الموسيقية في قاعة مدرسية.

لقد أصبح الوضع اليوم، وبوجود هؤلاء، يوحي بأن أي محاولةٍ لتنسيق جهود السوريين، وتوحيد عملهم في هذا المشهد المزري، تبدو كمحاربة طواحين الهواء. لذا على السوريين اليوم أن يعملوا على دعم كل الجهود المخلصة والصادقة التي تسعى إلى استعادة القرار الوطني السوري وتوحيد الكلمة، فلا يمكن مواجهة الوضع السوري الرازح الآن تحت سيطرة الاحتلالات المتعدّدة، وبقايا قوى النظام، من دون معارضة سورية موحدة في كتلةٍ وطنيةٍ ديمقراطية، تمثل آمال شعب سورية، ومصالحه ومستقبله، بكل مكوناته وثقافاته، وهو الطامح إلى التغيير وبناء دولته الوطنية الحديثة.

ما نُراد قوله هنا أنه، ومع أتعاب الروح المتجدّدة للثورة السورية، في ذكراها العاشرة، وانطلاق مظاهرات الحرية مجدداً في الشارع السوري، على قوى الثورة المخلصة التقاط هذه اللحظة التاريخية الثمينة، والعمل على إسقاط الشرعية عمّن تصدر المنابر العامة في مؤسسات المعارضة شتى، وإن حصل على توافقات دولية لوجوده، لا قيمة لها، في نظر من يتجرّع المرار في الداخل السوري، ولن تفيدنا في شيء اليوم محاولة هؤلاء التظاهر بمظهر الحريص على من يقيم في المناطق المحرّرة (متجاهلين تماماً الرازحين تحت سيطرة «قسد» أو مالي إيران)، ومد جسور التواصل معهم، من خلال إقامة مركز هنا أو هناك، وهم لا يحتاجون لمن يركب جزارا هنا، أو يزرع شجرة هناك، بل إلى من يقدّم لهم مصدر رزقٍ للقمة العيش الحرّة والكريمة. لقد آن الأوان لجماهير الثورة التبرّؤ علنياً منهم، وإجبار جميع المتدخلين بالشأن السوري على الانصياع لإرادة السوريين الذاتية، وتغيير سياسة تجاذب المصالح، وتحقيق مصلحة السوريين أولاً.

ولن يتحقق هذا إذا لم يصدح صوتٌ واضحٌ منسقٌ قويٌ من أهل الثورة السورية، يُسقط القناع عن الوجوه التي وقفت على العمل وفق أجندات غير سورية. غير ذلك، سوف نبقى ندور في الحلقة نفسها، المفرغة من سيطرة المعارضة الهامشية على قرار الثورة، وسيبقى أمين المعذبين في سورية فترة إضافية قد تطول عشر سنوات أخرى.

إنها الفرصة الأخيرة لهذه المعارضة، في ظل فقدان طعمة الحكم في دمشق أي أمل لها في البقاء، مع بقاء الأوضاع المأساوية التي تعيشها مناطق سيطرتها، والحصار الاقتصادي الخانق، وتفشّي فيروس كورونا بمستويات غير مسبوقة. ويدفع هذا تدخل دول عديدة لتغيير بنية المعارضة وهندستها، كيف ما أرادوا، لتتماشى مع المسارات السياسية المطروحة في ذلك الوقت. ولكن هؤلاء اليوم، والذين يسمون أنفسهم قيادة المعارضة السياسية، لا يزالون يتوهمون بأنفسهم، وقد استمرأوا حال الفراغ التي ملأوها، ولم يعودوا يتصوّرون أنفسهم في مناصب أخرى، أو يلعبون أدواراً أخرى غير التي هم فيها، أو يعودون إلى عيش الحياة الطبيعية، كما كانوا مثل باقي السوريين. هم يرفضون اليوم التخلي عن هذا الدور، والإصرار على إكمال المسيرة، وتبادل الأدوار فيما بينهم، وكأننا في مشهد للعبة الكراسي الموسيقية في قاعة مدرسية.

لقد أصبح الوضع اليوم، وبوجود هؤلاء، يوحي بأن أي محاولةٍ لتنسيق جهود السوريين، وتوحيد عملهم في هذا المشهد المزري، تبدو كمحاربة طواحين الهواء. لذا على السوريين اليوم أن يعملوا بينهما، حينما تحين لحظة التسويات.

قبل التدخل الروسي 2015، كان التدخل الأميركي عبر التحالف الدولي ضد الإرهاب، عام 2014، والذي لم يتعدّ مناطق تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حينها. ولم تضغط أميركا ومن معها نحو أيّة تسويةٍ للوضع السوري. وهناك تقارير تؤكّد مسؤوليتها وحليفتها «قسد» عن دمار مدينة الرقة، إكمالاً لما فعله النظام بها، وبلدات كثيرة. وبذلك ساهم الأميركيون في تدمير السوريين وقتلهم وتهجيرهم وإخماد ثورتهم، والتي لا ينتمي إليها «داعش»، ولا كل الفصائل المسلحة السلفية والجهادية، كما حال هيئة تحرير الشام.

سنحلّل، نحن السوريين، الوضع العالمي انطلاقاً من وضعنا نحن بالدرجة الأولى، وعبره نفكّك هذا التصريح أو ذاك، تلك السياسة وسواها، لهذه الدولة أو تلك. لا علاقة لما قاله بايدن بالوضع السوري، وبايدن ذاته ليس أفضل حالاً من بوتين فيما يتعلق بالقضية السورية، سيما دور الإدارة الأميركية في تخريب العراق، وبايدن كان حينها نائباً للرئيس. وبخصوص سورية، يشكل صمته بعد أشهر من انتخابه موقفاً وسياسة، ومن أكبر الأخطاء أن نتوقع عودة إلى بيان جنيف 1 (المعلن في 2012) أو القرارات الأممية.

دفعت سعة إجرام النظام السوري العالم إلى أن يتقبّل قانون قيصر، وهو ما أقرّته الإدارة الأميركية، ولكنها لم تنفذه بشكل شامل، فهو لا يشمل القضايا الطبيّة والغذائيّة، وهذا جيد، ولكن المشكلة معه أنّه لا يتضمّن جانباً تنفيذياً ضد التدخل الروسي أو الإيراني الذي لم يتوقف، وإيران ما زالت تُدخِّل ميليشياتها من البوكمال ولبنان، بينما المساعدات الدولية تقصفها روسيا كما جرى قبل أيام عند معبر باب الهوى. القصد هنا أن ما يعمّق أزمة النظام، بالدرجة الأولى، سياساته الاقتصادية، حيث سمته الأولى أيضاً الفساد والنهب، وكذلك ضعف قدرة الثورة والإيرانيين على الاستمرار في دعمه كما فعلوا قبلاً.

في كل الأحوال، شكّل فشل سياسة الروس منذ العام 2015 دافعاً للبدء بمنصّةٍ جديدة، وهو مسار الدوحة، والذي جمع قطر وتركيا مع روسيا؛ أي جمع دولتين ترفضان تعويم النظام وإعادة الحياة له، وتؤكّدان القرارات الدولية، وضرورة تشكيل هيئة كاملة الصلاحيات كما ورد في «جنيف 1». وبالتالي، هل يسعى الأميركان إلى استثمار المنصّة الجديدة، والبدء بتسوية، يقوم بها كل المتدخلين في الشأن السوري، وليس بالضرورة أن تكون كما «جنيف 1» أو قرار مجلس الأمن 2254؟ وطبعاً لن يعيق تصريح بايدن البدء بذلك. ألم يكن الرؤساء الأميركيون وبايدن هذه المرّة شركاء في استمرار مأساة السوريين؟

(كاتب سوري)

> فقدت طعمة الحكم في دمشق اي امل لها في البقاء، مع استمرار الأوضاع المأساوية في مناطق سيطرتها، والحصار الاقتصادي الخانق

إلى جانب الوحش الذي فتك بأرواح ملايين السوريين ودمائهم.

نقف اليوم جميعاً أمام الفرصة الأخيرة لهذه الثورة، وعلى السوريين أن يتخذوا الخطوات العملية، وعلى أرض الواقع، ومن الداخل، وبيد الثوار الحقيقيين لقلب الطاولة على رؤوس هذه الزمرة الفاسدة، وإسقاط الشرعية عنها، وكسب استحقاق يعيد شرعية التمثيل في هذه الثورة العظيمة إلى أصحابها الحقيقيين، وإبعاد جميع المتسلقين والانتهازيين وممثلي الأجندات الإقليمية الذين تلحفوا بعباءة الثورة ورموزها وشعاراتها، ليجثموا كابوساً لا يقل قرفاً عن طغمة الحكم نفسها.

إعادة إحياء المظاهرات السلمية في كل مدن سورية وشوارعها، ورفع علم الثورة في كل بيت وزاوية، استعادة قرار الثورة، هذه هي الخطوة الأساسية الآن، والتي يجب أن تتبناها على قلب واحد جميع القوى الوطنية السورية المخلصة، للخروج من هذا الاستعصاء السياسي الذي كلف ولا يزال مزيداً من الدماء.

لقد أضاعت المعارضة السياسية أثمن فرص إيجاد حل لوقف النزيف السوري، وتم ارتكاب أفدح الأخطاء في حق هذه الثورة، وما زالوا مستمرّين في فيهم، لعدم وجود صوت سوري موحد، يسقط عنهم الشرعية، تماماً كما سقطت شرعية النظام. وينتظر أبناء الثورة بفارغ الصبر أن يبدي هذا الصوت السوري الحر اليوم، ويشكل عاصفة قوية تكنس جميع الغبار السميك المتراكم على صدور السوريين.

وسوف تشهد المرحلة المقبلة مخاضا عسيراً لولادة الثورة من جديد في الداخل السوري، ومن أبناء الثورة الأوفياء الذين لا يزالون على العهد، ويعملون الآن على استراتيجية التمييز والفصل بين الأيادي النظيفة والملوثة، تمهيدا لدراسة جذورها وتحديد الموقف منها (تمحيصا وتشخيصا) وتقرير كيفية التعامل معها، فإما مد يد العون لها ودفعها نحو الأمام أو اجتثاثها جذرياً. .. يحدث ذلك الآن تمهيدا لرسم الطريق ومفترقاته، وتحديد الخطوة التي ستحقق أمن الوطن وسلامته ومستقبله، على المعارضة أن تكتشف الطريق، فالخطيئة اليوم لن يغفرها المستقبل.

(كاتب سوري)

جنوح أمير أردني

معن البياري

شهورا بعد تنحيته من ولاية العهد في بلده الأردن، حدّث الحسن بن طلال صديقه، سعد الدين إبراهيم، في مقابلة نشرها الأمير في مجلة عربية، أنه في غضون توليه موقعه ذاك، 35 عاما، تيسّر له غير مرّة أن يتولّى الملك بإزاحة شقيقه الحسين، غير أنه لم يفعل، لأن أمرا كهذا ليس من شمائل الهاشميين. أما الأمير حمزة بن الحسين (41 عاما)، المُزاح من ولاية العهد في العام 2004، فمرجّح إلى منزلة التأكيد أنه لم تتيسّر له أي «فرصة» مثل التي لمح إليها عمّه. وعندما يتفادى البيان الحكومي الرسمي، المعلن أمس، اتهامه بمحاولته ترتيب انقلاب على شقيقه الملك عبدالله الثاني، فذلك، على الأرجح، لأنه أقلّ قدرةً على أمر كهذا، غير أن رصد التحقيقات «تواصله مع شخصياتٍ مجتمعيةٍ لزعزعة الأمن» في البلد، واتصالاته، وآخرين، مع «جهاتٍ خارجية» بشأن «التوقيت الأنسب للبدء» بتحرّكات لزعزعة أمن الأردن»، فإن هذا كلامٌ ثقيل، وبالغ الحساسية، وخطيرٌ من قبل ومن بعد، غير أنه مُربك، ويجيز السؤال عمّا إذا يتعلق الأمر بترتيب لانقلاب على العرش، أم للتشجيع على مظاهراتٍ. تصعّد الأمير إلى الملك، على ما «خمّنت» تحليلاتٌ وفيرة، بعد مفاجآت الليلة الأردنية الساخنة، أول من أمس. وعندما تمتنع مؤسسة العرش، أقلّه حتى اللحظة، عن اتخاذ إجراءاتٍ أكثر من الإقامة الجبرية في «قصر السلام»، ضد الأمير الأصغر سنا من إخوانه، فذلك قد يعود إلى صيانة المؤسّسة الملكية من صورةٍ محرجة، وشديدة الشذوذ عن المعهود عقودا في دوائر العائلة الهاشمية، غير أن البيان الحكومي، الواضح جدا في مقاطع منه، وبالغ الغموض في أخرى، يُخبرنا، إيحاءً، بأن لا أحد فوق القانون إذا لم يصل حوارٌ جارٍ في العائلة المالكة إلى ما هو مُرضٍ، سيما أن حمزة تعامل بسلبيةٍ مع ما أبلغه به قائد أركان الجيش صباح أول من أمس، بالتوقف «عن نشاطاتٍ وتحرّكاتٍ توظّف لاستهداف أمن الأردن واستقراره».

جنوحُ حمزة بن الحسين، في الشريطين، إلى أن يكون «أميرا معارضا» غريبٌ عجيب في الأردن. وإذا مضت التحقيقات الرسمية إلى «الشفافية» التي وُعد بها الأردنيون، وكشفت أن «مؤالا آخر» في رأس الشاب الأربعيني، يتجاوز المعارضة، فإننا لا نصبح أمام حالةٍ تشابه ما كان عليه طلال بن عبد العزيز، في ستينيات القرن الماضي، في السعودية، ولا حالة هشام بن مولاي عبدالله، ابن عم محمد السادس، المقيم في أميركا، وينشط في انتقاد المؤسسة الملكية في بلده المغرب، وإنما نصبح أمام حالةٍ هجينةٍ، ملتبسة، ربما عصية على التفكيك في اللحظة الطازجة الراهنة، فأن يأتي الأمير على وعده والده الحسين بأن يكون مع الوطن وأبنائه، إبّان علاج الملك الراحل في مستشفى أميركي قبيل وفاته، ينطوي على رسالةٍ تضمر في النفس ما يتجاوز مظلومية انتزاع ولاية العهد إلى ما هو أبعد منها، سيما وأنه يعطف حديث «الوعد» ذاك على كلام عن فسادٍ وتراجع في أداء مؤسسات الدولة، وعدم ثقة الأردنيين بهذه المؤسسات، وعن عدم استطاعة أحد «التعبير عن رأي في أي شيء» من دون التعرض للتنمر والاعتقال والمضايقة والتهديد». وبعد ساعاتٍ من الإنصات إلى هذا الكلام من أمير ينشط مغرّدا، وجائلا على عشائر وقبائل، ومعزّيا أبناء السلط في مصابهم أخيرا في واقعة المستشفى، تُخطرنا الحكومة بأن جهاتٍ خارجيةً عرضت على زوجته تأمين طائرة لها للخروج من البلد!

الراجح أن الأردنيين صاروا أكثر تشوّقا لمعرفة الأجهزة والجهات والدول الخارجية التي أفرط البيان الحكومي في التأشير إليها من دون تسميتها، والذي يكاد يؤكّد ما نسبته «واشنطن بوست» إلى مصدر استخباري أردني قوله عن «مؤامرة معقدة وبعيدة المدى». أما جنوح حمزة بن الحسين إلى ما هو أقلّ من انقلاب وأكثر من معارضة فأمر يستنفر مخيلات الأردنيين عن والدته الملكة نور التي تغرّد من أميركا عن «اتهاماتٍ آثمة» (حسب ترجمة من الإنكليزية) ضد نجلها، وعن ولاية العهد التي تدحرجت كثيرا في خلال المئوية الأردنية، منذ تنحية الملك طلال، مرورا بالأمير محمد ثم الحسن ثم عبدالله الثاني ثم حمزة الذي ستنعطف الحكيات عنه إلى ما هو مثير حقا، بشأن شخصه، ومقلقٌ بشأن المملكة نفسها. وفي الغضون، لا أحد يتذكّر قولة الحسن عن أخلاق الهاشميين التي لم تأذن له بالانقلاب على الحسين.

نقل المومياوات... لماذا؟

سامح راشد

تنزع الدول الدكتاتورية دائماً إلى تسجيل أرقام قياسية، ولو في أتفه الأشياء. في مصر، مثلاً، يمكن بسهولة رصد كمّ هائل من أفعال التفضيل وصيغ المبالغة، بعدما طغت كلمات «الأكبر» و«الأعلى» و«الأضخم» و«الأعظم» على الخطاب، وصارت هاجساً للسياسات والاختيارات، فقدّت تلك الأوصاف وقعها، وتراجع سحرها لكثرة ما بُذّلت في استخدامها بداعٍ وبغير داعٍ. وعلى الرغم من ذلك، لا تفوّت السلطة في مصر أيّ عملٍ أو حدث أو مُنشأةً إلا وتُجعل منها الأضخم والأفظع، فحرصت على إقامة «أعلى» برج في أفريقيا و«أكبر» مسجد في الشرق الأوسط (اتضح لاحقاً أنّه الثاني بعد مسجد في الجزائر).

ومن أحدث أمثلة النزوع إلى التباهي والزهو، عملية نقل 22 مومياء، خاصة بملوك مصر القديمة وملكاتها من المتحف المصري في ميدان التحرير وسط العاصمة القاهرة، إلى المتحف القومي للحضارة المصرية على مسافة عشرة كيلومترات. ووفقاً للإعلام المصري، فهي العملية «الأكبر» لنقل مومياوات في العالم.

لا جدال في جدارة المومياوات الملكية بفعالية تليق بها، فتاريخ أولئك الملوك هو من تاريخ الحضارة والعلم على مدار

في التهيئة لمعارك التسوية السياسية اليمنية

بشرى المقطري

في جغرافية الحرب اليمنية، وعلى أنقاض فرص استعادة دولة اليمنيين، ترتسم حدود الكانتونات المحلية في شمال اليمن وجنوبه ووسطه وغربه، ضمن خطةٍ منهجيةٍ لإعادة ترتيب الدول المتدخلة الخريطة السياسية لليمن المستقبلي، وهو ما يمثل أحد أهم أهداف تدخلها العسكري في اليمن، إذ أوجدت كيانات مليشياوية محلية موالية لها. ففي مقابل تمكين جماعة الحوثي في مناطق شمال الشمال من الحكم كسلطة شيعية، فإن الدول المتدخلة دعمت عسكرياً ومالياً تشكيل قوى في نطاقاتٍ محلية معزولة، لتصبح هذه القوى سلطاتٍ موازيةً للسلطة الشرعية أو خارجها، فضلاً عن الأحزاب المدعومة من دول إقليمية أخرى، التي تشكّل، هي الأخرى، ثقلاً عسكرياً في مناطق نفوذها الخاصة، ومن ثم تستخدمها قوة باطشة ضد القوى المحلية الموالية لدول إقليمية منافسة لها، وتوظفها ذراعاً عسكرية لحماية مصالحها الحيوية في اليمن، مقابل شرعنتها سياسياً باتفاقات السلطة، تمهيداً لفرضها أمراً واقعاً في أي تسوية سياسية مقبلة، جديدها الدفع بتشكيل مظلة سياسية لقوة مسلّحة في الساحل الغربي، وبذلك يكتمل المشهد التفتيتي، ليس لليمن فقط، بل للكيانات السياسية الكبيرة.

يأتي إعلان تشكيل المجلس السياسي «للمقاومة الوطنية»، بقيادة العميد طارق محمد عبد الله صالح، الجناح العسكري لحزب المؤتمر الشعبي، جناح الرئيس السابق علي عبد الله صالح، المدعوم من الإمارات، في سياق استكمال ترتيب الخريطة السياسية اليمنية للوكلاء الجدد، فعلى الرغم من تأخر هذه الخطوة، في ضوء الدعم المالي والعسكري الذي يحصل عليه العميد طارق من راعيه الإقليمي، فإن الحراك الدبلوماسي والدولي لوقف إطلاق النار في اليمن تمهيداً لاستئناف المفاوضات سرّع كما يبدو في إعلان هذه الخطوة، لضمان حصة الوكيل من سلطة ما بعد الحرب.

ومن جهة ثانية، أراد الراعي الإقليمي التهيئة لنجاح تجربة تشكيل قوة سياسية شمالية موالية له، تنطلق من مدينة المخا، لتجاوز الأخطاء التي رافقت تشكيل وكيله الآخر، المجلس الانتقالي الجنوبي، سواء على مستوى بنيته السياسية أو امتداداته الجغرافية، بحيث عملت الإمارات على تمهيد الأرضية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الغربي، أكثر من ثلاث سنوات، لتجذير سلطة وكيلها، العميد طارق، من خلال إنشاء مدينة «2 ديسمبر»، وغيرها من المشاريع الاقتصادية لتخليق حاضنة اجتماعية محلية للمكون، بما في ذلك شراء ولاءات القوى المحلية. كذلك نجحت الإمارات في تجاوز البعد المناطقي الذي ترتكز عليه بنية المجلس الانتقالي في التوليفة المركّبة لوكيلها في الساحل الغربي، إذ ضمّ مكون العميد طارق قوى اجتماعية متنوعة، بما في ذلك بقايا المقاتلين السلفيين التابعين لجماعة أبي العباس المُهجّرين من مدينة تعز، مع تمثيل نسبي للمجتمع المحلي المُضيف، وبذلك يكون مجلس العميد طارق أكثر فائدة للإمارات، أولاً لأن العميد ينتمي إلى حزب المؤتمر الذي يمثل قوة شعبية كبيرة بامتداداته الجغرافية في شمال اليمن وجنوبه، ومن ثم هو غير محصور جغرافياً كالمجلس الانتقالي، فقد ينجح في استقطاب المؤتمرين المشتتين في جميع المناطق اليمنية، بمن فيهم المؤتمرون الجنوبيون، الذين أقصاهم المجلس الانتقالي من هيئاته السياسية، ثانياً لقرابة طارق مع علي عبد الله صالح، ما يمنحه ورقةً سياسيةً لكسب ولاء المتعاطفين مع صالح، بما في ذلك قطاع واسع من القبائل، ثالثاً تكون الإمارات، ومن خلال أداتها الجديدة، قد ضمنت السيطرة على موانئ الساحل الغربي، بدايةً من مدينة المخا وحتى مدينة الحديدة في المستقبل، بما في ذلك فصل مدينة المخا، التابعة إدارياً لمدينة تعز، عن المدينة، إضافة إلى التمركز في باب المندب، أهم شريانٍ حيوي في الجزيرة العربية، علاوة على ضمانها وكيلاً سياسياً شمالياً، سواء بقي اليمن في إطار سلطة مركزية واحدة أو قُسّم في مرحلة ما بعد الحرب.

المكاسب التي تحصل عليها العميد طارق صالح من تشكيل مكون سياسي هي الشرعنة لقوة عسكرية ممثلة بألوية «حرّاس الجمهورية» المدعوم من الإمارات، وهو ما يضمن للعميد طارق تنمية موقعه في الساحة اليمنية، وأيضاً إرباك خصومه المحليين. فإضافة إلى إيجاد غطاء سياسي لقواته العسكرية، من خلال تأكيد انضوائه تحت مظلة الشرعية الدستورية، وبذلك تجاوز تصنيف قواته جناحاً مليشياوياً، على الأقل بين أنصاره، وضمان شرعية حربه ضد جماعة الحوثي في ثورة «2 ديسمبر»، كاستحقاق سياسي، أسوةً بالقوى المقاتلة الأخرى، فإن دمجه الألوية العسكرية في إطار قوة سياسية وليدة، يمكّنه من فرض مكونه في أي تسوية قادمة، تماماً كالمجلس الانتقالي، وبذلك يتجاوز إشكالية استبعاد تمثيل المؤتمر الشعبي، جناح الرئيس صالح، كما حدث في حكومة فرقاء الرياض. وبهذه الخطوة، منح المجلس السياسي أعضاء المؤتمر المستبعدين المشروعية في التمثيل السياسي. ومن جهة ثانية، فوت الفرصة على خصمه، حزب التجمع اليمني للإصلاح، في استهدافه عسكرياً، من خلال تجنب الفخاخ التي ينصبها عبر اتباع تكتيك خصمه، حيث اعتمد الحزب، في إزاحة منافسيه، على نزع المشروعية منهم، كقوات القائد السلفي أبي العباس، لكونه لا يتكئ على قوة سياسية تضمن استمراره في المستقبل. وبذلك يكون العميد طارق قد شرعن سياسياً مليشياته، وحمى نفسه وقواته العسكرية، ولو مؤقتاً، من بطش خصمه.

التحدّيات التي يسببها تشكيل مكون سياسي جديد بذراع عسكري لا تقتصر على إفساد الساحة السياسية وملشنتها، عبر جعل القوة العسكرية الأداة الوحيدة الضامنة للتمثيل في أي سلطة مقبلة، بما في ذلك تكاثر القوى السياسية المسلحة بولاءاتها العابرة للحدود، بل القضاء على أي فرصةٍ لانضواء المكونات المسلحة في دولةٍ مستقبلية، فضلاً عن تنمية دورات من العنف بين القوى المتنافسة التي تمتلك أذرعاً عسكرية، إلا أن هناك مشكلات أخرى أكثر أهمية، ليس فقط في بُنية المجلس الذي يترأسه العميد طارق، بل في المجال الاجتماعي الذي يتحرّك فيه، وبما يولّدهُ من تنافساتٍ أخرى بين القوى المحلية المُضيفة والقوى السياسية المنافسة الأخرى؛ فبالإضافة إلى أن تحول العميد طارق، القائد العسكري وأحد جنرالات الحرب المحليين، وقواته إلى المجال السياسي، يفضي إلى إفساد القوى العسكرية الحالية، ودفع معظمها إلى تصدّر المشهد السياسي، فافتقار العميد الخبرة في العمل السياسي، وشخصيته المثيرة للجدل، قد يعوقان فرص عقد تحالفاتٍ محليةٍ تتعدّى القوى الموالية للإمارات، كالمجلس الانتقالي، وكذلك انخفاض شعبيته، لأدائه الملتبس في حماية عمّه الرئيس صالح إبّان حربه مع الحوثيين في صنعاء. ومن جهة ثانية، يعمّق تشكيل مجلس سياسي، حتى وإن أتى بوابة خلفية للمؤتمر الشعبي، تشظي الحزب المتشظي أصلاً، كذلك إن

> المكاسب التي تحصّل عليها العميد طارق صالح من تشكيل مكون سياسي، هي الشرعنة لقوة عسكرية

> خطوة العميد طارق الاستباقية تمثل إرباكاً سياسياً وعسكرياً لحزب الإصلاح، وإن لم تكن انتزاعاً لأنيابه لهضم خصمه

عدم ذكر العميد طارق شرعية الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتأكيده للشرعية الدستورية، وهو ما يُعَدّ إعلاناً للسير على نهج الرئيس صالح، يعني فقدان المكون أنصاراً خارج حاضنة القوى المعارضة للرئيس هادي وجماعة الحوثي، فضلاً عن أن العميد طارق، وإن جذّر سلطته في مناطق الساحل الغربي، متجاهلاً التبعات على المجتمع المحلي التي يُحدثها استقدام قوى مقاتلة وأسرهم، بما في ذلك السيطرة على الموارد على حساب السكان المحليين، فإن الانتهاكات الجسيمة التي مارستها قوات طارق ضد المواطنين تجعل منه ضيفاً ثقيلاً. ومع أنّ من الصعب التكهن بقدرة المجلس على التأثير في المشهد السياسي، فإنه سيُحدث سباقاً بين ورثة صالح ومعارضيه لاقتسام مرحلة ما بعد الرئيس هادي.

القوتان المتماثلتان مغناطيسياً تتنافران، وفي الواقع السياسي القوتان المتماثلتان، من حيث منطلقاتهما وقوتهما العسكرية وعمقهما الاجتماعي والقبلي، تتنافسان، وأحياناً تتصادمان، إذ يكون العداء مرتكزاً على تنازع السلطة، كمحرك لمجمل تموضعاتهما، وليس لبعد وطني، إذ لا يتموضع حزب الإصلاح على الضد من العميد طارق وقواته، بما في ذلك تشكيله قوة سياسية، باعتباره ثورة مضادّة، بحسب ترويج إعلام الحزب، إذ لا علاقة للثورة بحسابات السياسة لمرحلةٍ لها متغيراتها والمسارات التي شكلتها، وإنْ نصّب «الإصلاح» نفسه مدافعاً عن الثورة لتحقيق مكاسبه السياسية، أو لأن العميد طارق وكيل للإمارات، إذ لا يختلف الإصلاح كحزب عن مشروع طارق، سواء في تنميته مليشيات مسلحة تابعة له في إطار الجيش وخارجه، بما في ذلك قوة الحشد الشعبي لزعماء قبليين في مدينة تعز، أو في أنه، هو الآخر، أداة إقليمية، حيث ينحصر الصراع بين القوتين السياسيتين العسكريتين على التنافس على المشروعية، ومن ثم الأحقية في السلطة، سواء الدستورية كالعميد طارق أو مشروعية الرئيس هادي، في سياق أشمل، وهو الصراع على وراثة صالح، بما في ذلك الصراع على الهيمنة السياسية في شمال اليمن، مقابل جماعة الحوثي في شمال الشمال، والمجلس الانتقالي في الجنوب.

وإذا كان «الإصلاح» قد نجح في التخلص من بعض القوى العسكرية المنافسة له بنزع المشروعية عنها، بما في ذلك محاولة تطويق قوات العميد طارق صالح في الساحل، من خلال إنشاء تكوينات مسلحة تابعة له، فإن الخطوة الاستباقية التي قام بها العميد طارق نفسه تمثل إرباكاً سياسياً وعسكرياً لحزب الإصلاح، وإن لم يكن انتزاعاً لأنيابه لهضم خصمه، حيث تبقى أولوية الحزب إزاحة طارق «عدواً رئيساً» أكثر من جماعة الحوثي، حيث لا تمتلك الجماعة قوة اجتماعية كبيرة، ومن ثم يمكن تحجيمها بسهولة في حال تطبيع الحياة السياسية، كذلك إن ثقلها العسكري محور أي مفاوضاتٍ لوقف الحرب، بعكس قوات العميد طارق التي هي كغيرها من القوات المسلحة خارج أي تفاوض في مشروع الحل النهائي، وهو ما يجعل من العميد طارق، بقواته العسكرية ومجلسه السياسي والقوى الإقليمية الداعمة له المعادية لحزب الإصلاح، خصماً مكافئاً له، باعتبارهما قوتين عسكريتين تنامتا في ظل الحرب الحالية، ومن ثم قد تتواجهان في المستقبل، لكن في سياق حرب أخرى.

(كاتبة يمنية)

إنشاءات في مصر ولكن...

أحمد ماهر

1

مشروعات إنشائية عديدة تحدث في مصر. الحق يقال إنّ بعضها قد يبدو رائعاً؛ مبانٍ فخمة جديدة، ومنتجعات سياحية وفنادق، وكباري (جسور) جديدة تحلّ مشكلة المرور بنسبة كبيرة، وأدّت إلى توفير كثير من الوقت. مشروعات هندسية. الطريق الدائري حول القاهرة يتم توسيعه، بعدما أصبح كابوساً بسبب تكرار الحوادث وزيادة الكثافة المرورية عليه.

عندما تشاهد أيّ قناة مصرية، تجد هناك كمّاً كبيراً من الإعلانات والفواصل التي تمجّد الإنشاءات الجديدة، أرقام كثيرة وكبيرة عن مشروعات، وكباري، وطرقات جديدة، ومشروعات سياحية، وناطحات سحاب. يتساءل من يؤيد السلطة كيف لا يرى المعارضون كلّ تلك المعجزات التي تم إنشاؤها في وقت قصير، ليردّ المعارضون أنّ تلك المباني الفخمة والمشروعات السياحية ليست هي معيار التقدم، فقد يكون كثير من تلك الطرقات والمشروعات الهندسية مفيداً بشكل عام، لكنّ تكلفته اقتطعت بالفعل من جيوب المواطنين، لكنّ المشكلة الأكبر أنّ العاصمة القديمة ستظلّ كما هي في حالها المتردّي، وسيزيد.

2

بحكم عملي في مجال الهندسة والإنشاءات، كثيراً ما تلفت نظري عمليات إنشائية، بعضها صراحة أنظر إليه بإعجاب من ذلك الكمّ من المعدّات وتلك التكنولوجيا الجديدة المستخدمة، فمحاور جديدة للطرقات يتم إنشاؤها يومياً، وعدد ضخم من الكباري التي تساعد في حلّ الاختناقات المرورية. الطريق الدائري تجري توسعته، وكان قد أنشئ في التسعينيات، لتخفيف الكثافة المرورية في القاهرة الكبرى، حيث يقطع محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية. وكان في الماضي يساهم في الوصول إلى أماكن كثيرة في وقتٍ قصير. أتذكر عندما كنت صغيراً وكان الطريق جديداً، كان يقطع الطرقات الزراعية، وكان السير فيه ممتعاً وسط الزراعات والهواء النقي.

أراضٍ زراعية كثيرة تمّ نزع ملكيتها وتعويض أصحابها في الثمانينيات والتسعينيات تحت اسم المنفعة العامة. ومع السنوات، وبسبب الفساد وغياب التخطيط، زحفت العشوائيات. وفي هذه الأيام، لم تعد هناك زراعة حول الطريق، بل تحولت إلى غابات إسمنتية ومبانٍ عشوائية قبيحة، على حافة الطريق مباشرةً، ولا يعرف أحد كيف تتكاثر تلك المباني، على الرغم من كلّ ما نسمع عنه ونقرأه في الأخبار الحكومية من قرارات هدم المباني المخالفة.

تحول الطريق الدائري حول القاهرة إلى كابوس مليء بالاختناقات المرورية، وحوادث كثيرة كلّ فترة بسبب الميكروباصات وسيارات الأجرة والنقل التي لا تلتزم بسرعة محددة، أو بحارةٍ مرورية، إذ لا توجد خطوط لحارات مرورية من الأساس، بالإضافة إلى ذلك الاختراع القبيح الذي جُلب إلى مصر بكثرة، وهو مركبة «التوكتوك» الذي ليس سيارة ولا «موتوسيكل»، فيسير عكس الاتجاه في الطرقات السريعة، ويقوده مراهقون من دون أيّ تراخيص أو انضباط.

هناك نقطة تفتيش أو اثنتان، لكنّها تساهم في تفاقم الاختناق المروري، بسبب اقتطاعها مساحة كبيرة من عرض الطريق. أما ما قبل نقاط التفتيش وبعدها، فلا ضابط أو رابط، فسيارات الأجرة الكبيرة تقف متوازيةً صفين وثلاثة صفوف، لتتسبب في اختناقات مرورية جديدة. الكلّ يصيح ويتصارع من أجل الفوز بالركاب، ويظلّ الحال على ما هو عليه.

طرقات جديدة يجري إنشاؤها كلّ يوم، هذا صحيح. بعضها تمّ إنشاؤه على عجالة، وفيه أخطاء هندسية، لكنّ تفاصيل كثيرة تُهمَل، تحول الطرق الجديد إلى المشكلات السابقة نفسها، فالهدف هو تنفيذ الطرقات والمحاور الجديدة فقط، وليست هناك خطة تنموية أكثر شمولاً، ولذلك تزحف العشوائية وتنتقل أيضاً إلى ما هو جديد.

3

تطوير القرى شعار جميل، فالقرى المصرية تحتاج إلى تحسين التعليم والرعاية الصحية وتحسين الخدمات. هناك حركة إنشاءات لعدد كبير من الجسور أمام مداخل القرى الريفية، وتؤدي تلك الإنشاءات، بالتأكيد، إلى سهولة الحركة وتسريع الانتقال بين المدن والقرى، لكن، في المقابل، تأتي على حساب الرقعة الزراعية؛ قرى كثيرة تحوّلت إلى مسخ، لا هي قرى زراعية ولا هي مدن. مبانٍ خرسانية عشوائية ليست لها ملامح، وطرقات يجري توسيعها على حساب الرقعة الزراعية، لتقام عليها مبانٍ خرسانية قبيحة مجدداً من أجل خدمات الطريق، ثم يبدأ الزحف العمراني العشوائي ليلتهم ما تبقى من الزراعات، فمن الذي يسمح بتلك العشوائيات؟ هل هي ثورة يناير في 2011 التي يحمّلونها كلّ الخطايا؟ هل تنمية الدولة ونقلها إلى المستقبل هو فقط إنفاق مليارات الدولارات على المنشآت الخرسانية؟ هل يحسّن ذلك من حال التعليم والثقافة والابتكار والصحة والتصنيع والزراعة؟ ربما قد تؤدي تلك المنشآت والمشروعات السياحية الفاخرة إلى زيادة فرص العمل وتحقيق بعض النمو الاقتصادي، أو رواج قطاع المعمار والمهن المعتمدة على الإنشاءات والهندسة، بخلاف الوظائف التي سيتم توفيرها في المجال السياحي والخدمات، لكن، هل يعتبر ذلك تقدماً وتنمية بشكل عام؟ أم أنّه سيظلّ يراكم الثروات في يد فئة محدودة وطبقة بعينها فيما ستظل الأغلبية الكاسحة من الشعب تعاني من الفقر والعوز والإهمال والفساد؟ لدينا نماذج كثيرة في دول عديدة في جنوب آسيا وشرقها، وكذلك في أميركا الجنوبية، حيث مشروعات سياحية فخمة واقتصاد خدمي يَصبّ في مصلحة فئاتٍ بعينها، لكن، من دون تنمية حقيقية ترتقي بالدولة والمواطن.

4

عندما يضطر المواطن المصري للتعامل مع المصالح الحكومية، وتجديد بعض الأوراق والتراخيص، لم يتغير الحال عما قبل 2011، ولا يبدو أنّ هناك بارقة أمل في المدى القريب، ربما هناك تغيير شكلي متمثل في إدخال بعض التكنولوجيا الشكلية، لكنّ العقلية الإدارية القديمة ما زالت كما هي، نفس التخبط والفساد والترهل الذي كان قبل ثورة يناير 2011، وكلّ ما يقال عن الجمهورية الجديدة والإصلاح الإداري هو مجرّد حديث للاستهلاك المحلي. يعاني المواطن العادي، الذي لا ينتمي للطبقة الحاكمة، وليست لديه اتصالات بأشخاص ذوي نفوذ، معاناة شديدة عند محاولته تجديد أيّ تراخيص أو استخراج أيّ أوراق. ساعات وأيام من أعمارنا تضيع، وإجازات من العمل، من أجل إجراءات ورقية وتعقيدات لا طائل منها، تعقيدات يقال إنّها وُضعت لمكافحة الفساد، لكنّ الواقع يؤكد أنّ فيها ثغرات كثيرة، وتسمح باستثناءات كبيرة، وبالمحاباة والفساد.

> عندما نتحدّث عن سوء الأحوال واستمرار الفشل والفساد الإداري، يخرجون علينا بالاتهامات بأنّنا خونة

> هناك دائماً من يرغب في وضع العراقيل، خوفاً من المساءلة أو طمعاً في رشوة مقنّعة

نُصاب أحياناً بالغيرة، عندما نسمع عن التقدّم الإداري في دول كثيرة، محيطة أو بعيدة، ففي بلاد كثيرة أصبحت التراخيص والموافقات والتسجيل تجري عن طريق بضع خطوات إلكترونية بمنتهى السهولة، وصلت إلى درجة كبيرة من الإصلاح الإداري الذي يساهم بدوره في تسهيل التجارة والصناعة وضخّ أموال للدولة.

وعندما نتحدّث عن سوء الأحوال واستمرار الفشل والفساد الإداري، يخرجون علينا بالاتهامات بأنّنا خونة، وعملاء، وإخوان مسلمون، ومأجورون، ونريد الإساءة لسمعة مصر، على الرغم من أنّ العكس هو الصحيح، فمن ينتقد هدفه هو الإصلاح في الأساس، أو التنبيه إلى الأخطاء والسعي إلى العلاج. أما النفاق والتطبيل وإنكار المشكلة فهو ما يؤدي إلى هدم الأمم مثل السوس الذي ينخر من الداخل.

هل الخطأ من الأفراد أم من مطبّقي القانون؟ المشكلة أنّ كلّ تلك اللوائح والقوانين المتراكمة منذ عشرات السنين، تم تعديلها عشرات المرّات، ويفترض أنّها تهدف إلى منع التلاعب والتزوير والفساد. ولذلك، على الرغم من مركزيتها الشديدة وتعدّد الجهات التي لا بدّ من موافقتها على أيّ طلب، تجد أنّ كلّ القوانين واللوائح مليئةٌ كذلك بالمجاملات والمحاباة، ولذلك تكون المنظومة غير عادلة، تعتمد، في الأساس، على مزاج الموظف الذي يطبق اللوائح المعقدة، أو تعتمد على قدرات طالب الخدمة، والذي يستطيع تسهيل كلّ التعقيدات بأمواله واتصالاته. وهذا بالتأكيد لا يبني وطناً، إذا كانت كلّ خطوة مليئة بالتعقيدات والموافقات والتوقيعات. وهناك دائماً من يرغب في وضع العراقيل، إما خوفاً من المساءلة أو طمعاً في رشوة مقنّعة تحت شعار تسهيل الإجراءات المعقدة، هذا ما يؤدي إلى غياب تكافؤ الفرص، وهروب العقول المفكرة وغياب الابتكارات، هذا ما يؤدي إلى استمرار التخلف عن باقي الأمم، حين يصبح الحفاظ على المنظومة العقيمة هو مقياس النجاح.

(كاتب وناشط مصري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads